الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

3 **رجب** 1436 –22 **إبريل** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان فى العالم	21

مشروع " حياة جديدة " لتأهيل2000 نزيل ونزيلة في السجون

المصدر: جريدة مكة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
http://www.makkahnews.net/news.php?action=listnewsm&id=1&page=2

(مكة) - جدة
وقعت جمعية المودة الخيرية للإصلاح والتمكين الأسري بجدة ، مؤخراً اتفاقية شراكة تدريبية مع مصلحة سجون منطقة مكة المكرمة لتنفيذ مشروع " حياة جديدة " يستهدف تعزيز القيم الأسرية لدى نزلاء ونزيلات السجون.
وأوضح الأمين العام للجمعية المهندس فيصل السمنودي أنَّ الاتفاقية تمكن الجمعية من تأهيل 2000 نزيل ونزيلة في السجون بالتعاون مع الأمن العام ، والإدارة العامة للسجون ، ولجنة تراحم ، ويركز المشروع على الجوانب النفسية والاجتماعية والمهنية وتعزيز القيم الأسرية لديهم ، بجانب تدريب منسوبي جمعية حقوق الإنسان ،لافتاً الانتباه إلى أن الدورات التدريبية والتوعوية تتضمن دورات في مهارات تربية الأبناء ، وقيادة الأسرة، ومهارات في صناعة مستقبل الأسرة، وتعزيز الإيجابية في التعامل مع الأسرة والمجتمع .
ومثل إدارة السجون في حفل التوقيع مدير إدارة السجون بمنطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيدالله السواط ، وعن الجمعية أمينها العام المهندس فيصل السمنودي ، وفي ذات الإطار تم التوقيع على اتفاق الشراكة مع رئيس جمعية حقوق الإنسان بجدة.

قال: الواقعة حالة فردية والجهات المختصة كفيلة بإعطاء كل ذي حق حقه

"بترجي" معلقاً على فيديو جدة: المرأة يجب أن تصان ولو غير سعودية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
http://sabq.org/m94gde

سبق- مكة المكرمة:
أدان عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، مازن بن محمد بترجي، واقعة الاعتداء على سيدة من قبل أحد الأشخاص في سوق بجدة.
وقال "بترجي": "مقطع الفيديو الذي أظهر الواقعة كشف أن الاعتداء وقع بين أظهرنا وتحت أنظارنا".
وأضاف: "المرأة سواء كانت سعودية أو غير سعودية، يجب أن تكون مصونة في بلادنا وأن تحفظ لها كرامتها وحقوقها، وقد حفظت لها أنظمتنا الداخلية هذه المكانة".
وأردف: "الواقعة حالة فردية والجهات المختصة كفيلة بإعطاء كل ذي حق حقه".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المعتدي على المرأة سعودي خمسيني في قبضة ٭ شرطة جدة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
اضغط هنا

جدة - أروى خشيفاتي
أحالت شرطة منطقة مكة المكرمة مواطناً اعتدى على امرأة أمام أحد المراكز التجارية بوسط جدة، فور صدور توجيه مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، بمتابعة قضية الاعتداء، وتشديده على ضرورة البحث والتحري في الأمر وإفادته بتفاصيل ومستجدات القضية في شكل عاجل.
وأكدت إمارة منطقة مكة المكرمة في بيان أصدرته أمس، أنه بتوجيه أمير المنطقة، ألقت شرطة العاصمة المقدسة القبض على المعتدي بالضرب على امرأة في حي البلد وسط جدة، واتضح أن المعتدي (سعودي الجنسية)، ويجري التحقيق معه، مشددة على أنه سيتخذ بحقه الإجراء النظامي.
وقالت: «إن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي تداولوا أمس، مقطعاً لشاب لحظة صفعه لمواطنة في العقد الرابع من عمرها، تسببت في سقوطها أرضاً أمام أحد المراكز التجارية بحي البلد وسط جدة، إذ يظهر في الفيديو تطاول الشاب على المرأة بالضرب في وضح النهار، وعلى مرأى ومسمع من الجميع، في حين اكتفى الموجودون بالمتابعة والتصوير، بينما هي تسير وحدها خلفه متوعدة إياه بأن حقها لن يضيع».
في غضون ذلك، أكدت السيدة، التي تعرضت للصفع من مواطن سعودي في حي البلد وسط مدينة جدة أمس، أم عبدالله لـ«الحياة» أنها واثقة في أن الجهات المعنية ستقتص لها، وتأخذ حقها، خصوصاً بعد أن وصل صوتها إلى ولاة الأمر، وقالت: «أنا موجودة الآن في قسم الشرطة، إذ يتم التحقيق في القضية، واستكمال الإجراءات».
من جهته، أكد المتحدث الرسمي باسم شرطة منطقة مكة المكرمة المقدم الدكتور عاطي القرشي لـ «الحياة» أن البحث الجنائي حدد هوية الأشخاص الذين ظهروا على مقطع الفيديو المتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي أمس، في وقت قياسي، إذ تضمن المقطع قيام أحد الأشخاص بالاعتداء على امرأة بالضرب.
وأضاف: «إنه تم تشكيل فريق عمل أمني من البحث الجنائي للتوصل إلى مكان تصوير المقطع وكذلك الشخص المعتدي على المرأة، إذ تم ضبط الشخص المعتدي، وبعد التحقيقات اتضح أنه مواطن في العقد الخامس من العمر، كما تم تحديد هوية المرأة المعتدى عليها، واتضح أنها مواطنة في العقد الرابع من العمر».
وبيّن أنه من خلال سماع الأقوال الأولية لهما، اتضح وجود خلاف سابق بينهما بحكم أنهما يعملان في مجال بيع المستلزمات بحي البلد، ما أثار غضبه وشروعه في صفعها، لافتاً إلى أنه تم التحفظ على المتهم وستتم إحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لإكمال اللازم بحكم الاختصاص.
«مستشار نفسي» : «قلة الحيلة» حالت
دون مساعدتها ... والمصور «الأشجع»
< أكد المستشار النفسي الدكتور حاتم الغامدي لـ«الحياة» أن عدم تفاعل الأشخاص الذين حضروا واقعة الاعتداء، يمكن أن يطلق عليه سلوك «قلة حيلة»، إذ يتبعه البعض بسبب غياب الوعي بالحقوق والقوانين أو بسبب طغيان العادات والتقاليد على معظم التصرفات، والتي تمنع التدخل بين رجل وزوجته أو بين أب وابنه.
ولفت إلى أن من قام بتصوير مقطع الفيديو يعتبر هو الشخص الأشجع والأوعى بين الأشخاص الذين كانوا يوجدون في المكان، إذ إن قيامه بتصوير الموقف ونشره خلف تفاعلاً كبيراً من الجهات الحكومية التي بادرت إلى حسم الموقف وحل الخلاف بالطريقة الصحيحة.
«قانوني»: عقوبة الجاني
تصل إلى السجن شهراً و400 جلدة
< أوضح المحامي والمستشار القانوني الدكتور عمر الخولي لـ «الحياة» أن الحكم الذي سيصدر في حق المعتدي حال ثبوت الاعتداء، يكون بحسب تقدير القاضي، إذ سيتم الحكم عليه بالسجن مدة تتراوح ما بين 15 يوماً وشهر، إضافة إلى

300 أو 400 جلدة متفرقة، مشيراً إلى أنه يمكن أن يتم حل الخلاف بأن يدفع المعتدي تعويضاً مادياً للمعتدى عليها لتتنازل عن القضية وبذلك تنتهي.
وذهب إلى أن موقع المرأة كصاحبة «بسطة» في السوق لا يضيف شيئاً للقضية، مضيفاً: « هذه القضية تعامل على أنها واقعة اعتداء وسط مكان عام، ولا يحق للشخص المعتدي مهما كانت صفته أو منصبه أن يقوم بضرب المرأة أو صفعها، وأن التعدي يعتبر أمراً غير مشروع سواء كان لفظياً أم جسدياً، والقانون لا يفرق ما بين المرأة والرجل في الحقوق، فهو لا يجيز الاعتداء اللفظي أو الجسدي سواء من رجل على امرأة أم العكس، ويجب في حال ذلك اللجوء إلى الشرطة لحل الخلافات بين الأفراد».

• حائل": • فيديو" لمريض يثير استياء مغردين.. والصحة تنفي صحة الشكوى

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
اضغط هنا

حائل - محمد الخمعلي
أثار مقطع فيديو تم تداوله على نطاق واسع خلال اليومين الماضيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي استياء مئات المغردين، والذي يظهر مريضاً في الممرات المحاذية لمبنى مستشفى الملك خالد العام بمدينة حائل، وهو يتألم على السرير الأبيض ويشتكي الإهمال، معللاً سبب ذلك على حد وصفه بأنه لم يجد العناية الطبية اللازمة، بحجة تمتع طبيبه بإجازة. في حين نفت صحة حائل صدقية الحادثة عبر بيان صحافي أصدرته أمس، مؤكدة على لسان متحدثها الإعلامي عارف الغازي، حرصها الشديد على الشفافية والوضوح في تناول المواضيع التي تتناول الخدمات الصحية في المنطقة، من خلال أهمية التوثيق في التقارير الطبية المدونة في ملف أي مريض واتباع الإجراءات الرسمية.
وقالت: «إشارة إلى ما تناقلته مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام عن مقطع فيديو قصير يتضمن شكوى مواطن ضد مستشفى الملك خالد في حائل مدعياً الإهمال وإخراجه من المستشفى، فإن ما حدث في الأمر أنه تم دخول المريض مساء الجمعة الماضي إثر حادثة مرورية، وكان يعاني من كسر في الفقرة الصدرية السابعة، وتم عمل الإجراءات اللازمة لدخوله كأي مريض مصاب بحادثة مرورية، وإعطائه الأدوية والمسكنات، ووُجّه للتنويم في قسم جراحة الرجال مع الراحة السريرية التامة».وأفادت بأنه لا صحة لما ذكر من إخراج المريض بحسب ما ذكر في المقطع، إذ إن خروجه كان وقت الزيارة على غفلة من رجال الأمن وبمساعدة مرافق له، لافتة إلى أنه سيتم اتخاذ الإجراء النظامي في حق المتسبب في ذلك.
وذكرت أنه تم التعامل مع شكوى المريض بحسب الإجراءات الطبية المتبعة، واتضح من خلال التحقيقات أنه لا صحة لما ذكر بخصوص إجازة الطبيب المعالج له.
وشدد المتحدث الإعلامي لصحة حائل عارف الغازي أن صحة حائل إذ تبيّن ذلك لتؤكد التزامها بتطبيق الأنظمة واللوائح لكل ما يحقق أمن وسلامة المريض، ولن تتهاون في سبيل حفظ حقوقه وكرامته الشخصية.

"الشورى" يناقش نظام المجالس البلدية في "جلسة سرية".. ويكتفي بـ"بيان رسمي"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 ابريل 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري

ناقش مجلس الشورى السعودي بشكل سري التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على مشروع نظام المجالس البلدية الصادر بشأنه قرار مجلس الشورى رقم 22/43، وتاريخ 23-5-1433هـ، وأيد المجلس 13 تعديلاً ولم يوافق على ثمانية أخرى، بيد أن البيان الرسمي الصادر عن المجلس لم يوضح أوجه التأييد أو وجه المعارضة، واكتفى بذكر أرقام المواد الواردة في النظام.

واستمرت سرية الجلسة أمس (الثلثاء)، منذ انعقادها العاشرة صباحاً، إذ بدأت بنقاشات للشأن العام تلاها مناقشة مشروع نظام المجالس البلدية حتى الساعة الـ12 و40 دقيقة لترفع الجلسة من دون مناقشة بقية البنود المدرجة على جدول أعمال المجلس.

وفيما يلي نص بيان المجلس الصادر عقب جلسة أمس باسم مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان قال فيه: «ناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التعديلات على مشروع نظام المجالس البلدية، وقد أيدت اللجنة رأي الحكومة في 13 تعديلاً على المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسابعة والثامنة والـ 14والـ15 والـ17 والـ24 والـ26 والـ30 والـ33 والـ37 والـ42 والـ48 والـ52 والـ57 والـ61 والـ68 والـ69، والفقرة الثانية من المادة الـ45 من مشروع النظام.

وأفاد الصمعان بأن اللجنة لم تؤيد التعديلات التي أدخلتها الحكومة على ثمان مواد من مشروع النظام أبرزها التعديل على المادة التاسعة بحذف الفقرة الثالثة، والتعديل على الفقرة الثانية من المادة الـ12، وتعديل الحكومة على المادة الـ32.

وأشار إلى أن التعديلات التي طالبت بها الحكومة، ولم تر اللجنة مناسبتها في ما يخص انقطاع عضو المجلس البلدي عن حضور الجلسات، وما يخص موازنة المجالس البلدية، والتي ترى اللجنة استقلاليتها عن موازنة وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وأورد الصمعان في البيان الرسمي ملخصاً لمداخلات الأعضاء أثناء المناقشة، وجاء فيه: «اتفق عدد من الأعضاء الذين داخلوا على الموضوع مع ما رأته اللجنة في الموافقة على بعض التعديلات التي أدخلتها الحكومة على عدد من مواد مشروع النظام فيما عارض آخرون ما ذهبت إليه اللجنة بعدم الموافقة على التعديلات التي طالبت بها الحكومة على مواد أخرى، في حين أيد عدد من الأعضاء رأي اللجنة، وما ساقته من مبررات لعدم الموافقة على تلك التعديلات، فيما أكد العديد من الأعضاء ضرورة تفعيل عمل المجالس البلدية من خلال هذا النظام، وإحداث مزيد من التحديث والتطوير في البرامج التنموية بمختلف مناطق المملكة».

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

مشاهدات من خلف باب الشرفة

- أوضح بعض الأعضاء لـ«الحياة» أن النقاش حول مشروع نظام المجالس البلدية لا يوجد فيه ما يستدعي السرية.
- أصيب طلاب مدرسة متوسطة بخيبة أمل جراء انتظارهم ساعة كاملة على أمل أن يستكملوا زيارتهم للمجلس بحضور نقاشات الأعضاء تحت القبة.
- توقف بعض أعضاء الشورى للحديث مع الطلاب، وتوضيح سبب منعهم من الدخول للشرفة المخصصة بسبب سرية الجلسة.

- تولى بعض الصحافيين الشرح للطلاب عن طبيعة عمل المجلس، بعد أن كثرت تساؤلاتهم عمّا يجري تحت القبة الشورية.
- استمر جـــرس «الاستدعاء» بالرنين مدة طويلة، وذلك يعني خروج عدد من الأعضاء من الجلسة وقت انعقادها.

معلمة "حائرة" بين وظيفة "الحدود" وابنيها المصابين بـ "كوازاكي"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 أبريل 2015م
اضغط هنا

الدمام – منيرة الهديب
لم تكتمل فرحة معلمة بتعيينها بعد انتظارها الوظيفة تسعة أعوام، إذ جاء التعيين في إحدى المدارس الابتدائية بمحافظة صبيا (منطقة جازان). فيما كانت تعيش مع زوجها وأبنائها في الرياض. إلا أنها وجدت نفسها مضطرة للانتقال، على أمل أن تجد من ينظر في وضعها، خصوصاً بعدما زاد الأمر تعقيداً، مع غياب زوجها لارتباطه العسكري، إضافة إلى إصابة ابنيها التوأم بمرض «نادر» في القلب، يُطلق عليه «كوازاكي».
الأم المعلّمة ظلّت حائرة على مدى الأشهر الثمانية الماضية، بين أدائها مهماتها التربوية والتعليمية، وبين عنايتها بأبنائها الأربعة، الذين يعاني اثنان منهم من المرض النادر، ما استدعى نقلهما إلى المستشفى العسكري في الرياض، لتلقّي العلاج اللازم، قبل أن تُصدم بأن أحدهما لا يتوافر له سرير. فيما سعت هي وأسرتها طوال الفترة الماضية إلى مخاطبة وزارة التعليم، من طريق رفع معاملة رسمية، وكذلك عبر الحساب الرسمي لوزير التعليم الدكتور عزام الدخيّل، في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، لكن من دون أن تصل إلى فائدة، تسهم في وضع حدٍ لمعاناتها.
وكتب عم المعلمة، ووالد زوجها عبر «تويتر»: «من يبلغ وزير التعليم عن معلمة عُينت في إحدى قرى صبيا، ولديها توأم مصابين بـ «كوازاكي»، منومين بالعسكري، وأبوهما ضابط في الواجب». إلا أنه لم يجد رداً. وقال لـ«الحياة»: «في ذي القعدة الماضي جاء تعيين زوجة ابني معلمة في مدرسة بقرية هروب الحدودية، وتتبع إدارة تعليم صبيا، ما دفعها لمباشرة عملها وتركها أبناءها مع والدهم العسكري في الرياض، وذلك لأن أحدهم وعمره سنتان، كان مصاباً بمرض «نادر» في القلب، ويتلقى العلاج في المستشفى العسكري. إلا أننا تفاجأنا الأيام الماضية بإصابة أخيه التوأم بالمرض ذاته، ما أجبر والدته على السفر والعودة، وبخاصة أنه لم يؤمن له سرير بعد».
وناشد وزارة التعليم نقل زوجة ابنه الذي «قدم طلباً لمكتب وزير التعليم السابق، وتلقى رسالة آلية، لكن فشلنا في الحصول على رد شاف» بحسب عم المعلمة.

"نزاهة" تبحث في "تعثّر المشاريع الحكومية"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 أبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
تنظم «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» (نزاهة)، غداً (الأربعاء)، ندوة بعنوان «تعثر المشاريع الحكومية، ومحاولة إيجاد الحلول»، في فندق «انتركونتيننتال»، في مدينة الرياض.

ويشارك في الندوة نخبة من المختصين في هذا المجال، يناقشون خلالها الأسباب والعوائق التي تؤدي إلى تعثّر بعض المشاريع الحكومية، ومن ثم البحث في آليات الحلول الممكنة لمشكلة التعثّر، بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وتحسين شفافية أداء قطاع المقاولات، خاصة فيما يتعلق المشاريع الحكومية.

الكشف عن تنظيم جديد لنقل معلمي ذوي الظروف الخاصة.. قريباً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 أبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1041429

الرياض - راشد السكران
أكد "د. عبدالرحمن البراك" -وكيل وزارة التعليم للشؤون المدرسية المكلف" أن الوزارة بصدد الإعلان عن تنظيم جديد لنقل المعلمين والمعلمات ذوي الظروف الخاصة، خلال الأسابيع المقبلة. وأشار د. البراك إلى قيام الوزارة بدراسة معايير وضوابط اللجنة وأتمتة العمل بهدف تقديم خدمة أفضل للمستفيدين من المعلمين والمعلمات.
وأفاد أن تنظيم نقل ذوي الظروف الخاصة صدر قبل عدة سنوات للنظر في النقل الاستثنائي لمن لديهم ظروف خاصة كمرض المعلم أو المعلمة أو مرض أحد أولادهم أو مرض الزوج أو الزوجة، أو الظروف الاجتماعية للنساء كالطلاق وموت الزوج وغيرها.

"الجمارك" تعقد ورشة للتعريف بمنتدى مكافحة الغش

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1041470

الرياض - سحر الرملاوي
تعقد مصلحة الجمارك العامة الخميس المقبل في جامعة الملك سعود ورشة عمل للتعريف بالمنتدى العربي الرابع لمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية، المزمع عقده بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات - فندق الانتركونتيننتال خلال الفترة من 5 إلى 7 مايو 2015 الموافق من 16 إلى 18 رجب 1436 ه.
ويشارك في تلك الورشة التي تهدف إلى إبراز دور الجمارك وجهودها في هذا الجانب بعض منسوبات مصلحة الجمارك وعدد من المهتمات بحماية حقوق الملكية الفكرية وطالبات الجامعة.

الجمعية الوطنية: 86٪ من المتقاعدين تقل رواتبهم عن4000 ريال

برامج ومبادرات مؤسسة التقاعد المتواضعة تخلق حالة إحباط في أوساط المتقاعدين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1041470

الرياض - أحمد الأحمد

رغم الاهتمام الكبير الذي توليه قيادة المملكة بشؤون المتقاعدين والمتقاعدات والذي تؤكده العديد من البراهين والمناسبات التي تبين حجم الوفاء والعطاء لهم، إلا أن جهد مؤسسات الدولة المعنية بهم دون التطلعات والمستوى المأمول، فما نراه اليوم من حراك خجول للمؤسسة العامة للتقاعد، يؤكد حالة الخيبة التي بات يشعر بها المتقاعدون من هذا الجهد الخجول، والذي لا يتوازى أبدا مع ما قدمته هذه الفئة من تضحيات وبذل وإخلاص بعد أن أفنت زهرة شبابها في ميادين العمل.

القطاع الخاص مطالب بالقيام بمسؤوليات اجتماعية تتوازى مع ما يناله من دعم

هنيدي: البنوك لا تلتفت لهمومنا رغم أرباحهم الطائلة

فوزية أخضر: منعونا من الحصول على قروض بنكية.. وعلى مؤسسة النقد أن تلبي احتياجاتنا

ويمثل أداء المؤسسة العامة للتقاعد، إحباطا للمتقاعدين الذين يتابعون باستمرار ما تبرمه المؤسسة من اتفاقيات مخجلة مع عدد من الشركات والمؤسسات والمستوصفات الصحية، والتي لا تلبي الحد الأدنى من طموح المتقاعدين الذين يأملون في الاستفادة من خدمات تلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم بعد رحلة كفاحهم الطويلة، والتي قابلها حالة من الضعف من مؤسسة التقاعد التي لم تقدم برامج ومبادرات إيجابية يستفيد منها المتقاعدون.

في الجانب الآخر لم يقم القطاع الخاص بدور يذكر للنهوض بمسؤوليته الاجتماعية تجاه هذه الفئة التي خدمت الوطن لسنوات طويلة، فلم يشهد الشارع السعودي أي أعمال جديرة بتسليط الضوء عليها قامت بها البنوك والشركات والمؤسسات والمجموعات الكبرى، بل على العكس تماما نجدها تختلق العراقيل في وجه المتقاعدين والمتقاعدات.

ورغم ما أعلنته الجمعية الوطنية للمتقاعدين بأن 86% من المتقاعدين تقل رواتبهم عن 4000 ريال وأن 40% من المتقاعدين لا يملكون مساكن و22% منهم تقل رواتبهم عن 3000 ريال، إلا أن هذه الأرقام لم تجعل من المؤسسة العامة للتقاعد والقطاع الخاص يقومان بدور في هذا الملف للوقوف خلف أبناء وبنات الوطن باستحداث خدمات تكون عونا لهم.

عبدالعزيز هنيدي

البنوك السعودية

يقول في هذا السياق الفريق متقاعد عبدالعزيز هنيدي عضو الجمعية الوطنية للمتقاعدين، إنه على الرغم من أن نظام الجمعية الوطنية للمتقاعدين ينص على اعتماد الجمعية في دخولها على القطاع الخاص من خلال المنح والهبات والوقف والدعم المادي والمعنوي باعتبارها جمعية وطنية خيرية إلا أن أعداد رجال الأعمال المانحين ليس بكثير، مشيرا بأن السبب في قلة أعداد المانحين يتمثل في اعتقادهم أن المتقاعدين يتقاضون معاشات شهرية ولا يحتاجون للدعم وخاصة أن أعدادهم كبيرة جداً.

وأضاف بأن البنوك السعودية بصفة عامة قليلة الدعم للمتقاعدين، وهناك بنوك تستقبل أموالا طائلة تصلها من المؤسسة العامة للمتقاعدين شهرياً كمعاشات للمتقاعدين، ولا يزيد دعمها السنوي للجمعية عن عشرين ألف ريال، وقد سبق أن قام كبار المسؤولين في رئاسة الجمعية بزيارة رئيس مؤسسة النقد، وطالبوه بإشعار بعض البنوك بزيادة الدعم مالياً، لكن لم يطرأ أي تغيير في الموقف.

دور مؤسسة التقاعد الغائب

من جهتها طالبت فوزية أبو أخضر عضو مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين مؤسسة التقاعد بأن تلبي احتياجاتهم، والتي تتمثل في ضرورة إنشاء نوادٍ ثقافية ورياضية وترفيهية على غرار نادي الضباط العسكري ومركز الأمير سلمان الاجتماعي أو على الأقل مكتبة ثقافية عامة لتمضية وقت الفراغ، لأن الهرم والشيخوخة والخرف والزهايمر ودار المسنين أصبحت مفاهيم شكلت لهم هاجسا وخوفا كبيرا أو بتقديم خدمات وبرامج تكون داعمة ومساندة للمتقاعدين.

الاقتراض من البنوك

وأضافت بأن المتقاعدين يأملون في إعطائهم فرصا للاقتراض من البنوك وشركات التمويل والتي منعوا منها بسبب التقاعد مبينة بأنهم في أمس الحاجة إلى إنشاء مركز للمعلومات والرصد لجمع المعلومات عنهم وتسويق خبراتهم ومؤهلاتهم والتعريف بها للاستفادة منهم كمستشارين وخبراء في الدولة وفق التخصصات.

وأفادت بأنهم يأملون في الحصول على تخفيض لجميع وسائل النقل الجوية والبحرية والبرية لهم ولمرافقيهم بواقع 50% في ظل وجود متقاعدين تقل رواتبهم عن 4000 ريال ويعولون عوائل كبيرة مع القيام بمسح اجتماعي سنوي للتعرف على أوضاع المتقاعدين وأسرهم المادية والصحية فمنهم المتعففون ذوو الحاجة.

وشددت على ضرورة سن نظام يتم بموجبه إعفاء المتقاعدين من الرسوم الحكومية وخاصة ذوي المرتبات المتدنية مع ووجود علاوة سنوية لمواجهة متطلبات أعباء الحياة والتضخم وكبح جماح الأسعار.

وقالت من المعيب جدا أن النظام قد ألزم بالتأمين الصحي والمخاطر على العمالة الأجنبية كشرط لاستخراج الإقامة، في حين ابن الوطن حامل الهوية الوطنية بعد أن أمضى عمره في خدمة وطنه ينتظر منذ عشر سنوات ومازال الحديث يدور بهذا الشأن.

القطاع الخاص مطالب باستحداث خدمات تكون عوناً للمتقاعدين

العلاوة السنوية

إلى ذلك أوضح محمد العتيبي متقاعد من إحدى الجهات الحكومية، بأن الأمل يحدوهم بأن تكون هناك علاوة سنوية على الراتب في ظل ما نشهده من جمود وبطئ على أداء المؤسسة العامة للتقاعد التي لا أظن أنها ستستشعر معاناة المتقاعدين بعد كل هذه السنوات، والأمر ينطبق على القطاع الخاص الذي لا يعول عليه في مجال المسؤولية الاجتماعية حيث لاهم لهم إلا كسب المال دون النظر إلى مهامهم الوطنية مشددا بأن الباب الوحيد المتبقي بعد الله سبحانه وتعالى هو أن يتم الموافقة على إعطاء المتقاعدين علاوة سنوية من قبل الدولة والتي لا تألو جهدا في هذا الجانب.

عدم التعاون مع طلب "الرياض"

بدورها تواصلت "الرياض" مع رئيس مجلس إدارة الجمعية للمتقاعدين أحمد الصبان ومدير الجمعية عبدالرحمن الشريف للتعليق عن ضعف دور المؤسسة العامة للتقاعد والقطاع الخاص في دعم المتقاعدين، إلا أنهما فضلا عدم التعليق.

5 توصيات للحد من حوادث المرور بحفر الباطن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م

اضغط هنا

عبدالله عابد - حفرالباطن

أوصت لجنة السلامة المرورية بالمنطقة الشرقية في اجتماعها الذي عقد بحضور محافظ حفرالباطن عبدالمحسن العطيشان وأمين عام اللجنة المهندس سلطان بن حمود الزهراني ومديري الإدارات المعنية بدعم إدارة المرور بالأفراد والآليات ،تركيب واستخدام اجهزة الرصد (ساهر) داخل المدينة وخارجها كما أوصت اللجنة بدعم دوريات أمن الطرق بأجهزة الرصد ذات الكفاءه العالية، والتنسيق بين قيادة المنطقة الشمالية والمرور بتوجيه منسوبي المدينة العسكرية باتباع أنظمة المرور ووضع خطة ضبط مروري على الطرق السريعة.

الغامدي: نسبة العنف الأسري في المدينة تقلصت في عامين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
اضغط هنا

عبدالرحيم الحدادي – المدينة المنورة
ترأس مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة علي بن غرم الله الغامدي ظهر أمس، لجنة الحماية الأسرية ضد العنف الأسري بمكتبه بقاعة الاجتماعات، بحضور خالد عبدالرحمن شرف مدير الحماية من العنف والإيذاء ممثل عن صحة المدينة ورياض محمد الحازمي عضو ممثل عن هيئة التحقيق، وعبدالسلام عيسى الأحمدي عضو مساعد مدير فرع الوزارة للشؤون الاجتماعية للرعاية الأسرة والنقيب سامي علي الأحمدي عضو ممثل عن مكافحة المخدرات وريم فيصل محلاوي عضوة مديرة وحدة الحماية وسعيدة المحمدي عضوة وباحثة اجتماعية وعادل دخيل الله العياضي عضو وباحث اجتماعي بوحدة الحماية الاجتماعية ومعلا محمد الرفاعي عضو وممثل إمارة المدينة والدكتور – عادل معيلي الصبحي عضو وممثل عن الصحة النفسية وعبدالباقي أحمد الرفاعي عضو وممثل عن المحكمة وخالد محمد خبتي عضو وممثل عن وزارة التعليم.
وقد ناقشت اللجنة جميع القضايا المتعلقة بالعنف الأسري لجميع الفئات المتعلقة بالنساء والفتيات والأطفال والشباب وأوصت اللجنة في اجتماعها ببذل الجهد المضاعف لحل جميع القضايا المتعلقة بهذا الخصوص والتي وصلت دهاليز المحاكم وفي هيئة التحقيق والادعاء العام، مجمعين أنه لابد من الالتقاء بأطراف القضية والاجتماع بهم وحل مشاكلهم بالحوار على طاولة الشؤون الاجتماعية لتقريب وجهات النظر بين المعنفين وأسرهم.
وفي نهاية الاجتماع أوضح لـ«المدينة» مدير عام الشؤون الاجتماعية علي الغامدي، وقال اجتمعت لجنة الحماية من العنف الأسري وطرح في هذا الاجتماع الكثير من القضايا المتعلقة بالعنف الأسري واللجنة تقوم بأعمال كبيرة في حل مشاكل بعض المعنفين من بعض الأسر في المجتمع المدني،

الأميرة سميرة الفيصل: الإعانة السنوية لأطفال "التوحد" لم تصل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
كشفت سمو الأميرة سميرة بنت عبدالله الفيصل الفرحان آل سعود رئيسة مجلس إدارة جمعية أسر التوحد الخيرية أن الجمعية لم تصلها الإعانة السنوية المخصصة للجمعية، مؤكدة أن الشؤون الاجتماعية لم تصرف سيارات لأطفال التوحد بصفتهم معاقين ويحتاجون لهذه السيارات في تنقلاتهم.
جاء ذلك خلال المؤتمر الإعلامي الذي أقيم بمقر الجمعية بالرياض مؤخرًا بمناسبة تدشين فعاليات الاحتفال بشهر التوعية باضطرابات التوحد والذي يصادف الثاني من أبريل من كل عام.
وأعربت سمو الأميرة سميرة عن أملها في التوسع في الخدمات التي تقدم لهذه الفئة من المجتمع لتشمل جميع مناطق ومدن وقرى المملكة بإذن الله. مؤكدة على دور الجمعية في تعزيز قدرات ذوي التوحد عبر برامجها وأنشطتها التي

تمكنهم من تنمية مهاراتهم المختلفة ليكون لهم دور باز في المجتمع. ومشيرة إلى من أهداف الجمعية نشر الوعي في المجتمع عن هذا الاضطراب وكذلك أفراد أسر التوحد وتثقيفهم وتأهيلهم للتعامل مع أبنائهم وتوضيح احتياجاتهم ومتطلباتهم.

التحقيق مع معلم ضرب طالبا ·ضربا مبرحا" بمكة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن فقيه - مكة المكرمة
وعدت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة مكة المكرمة بالتحقيق في المقطع الذي انتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي والذي يظهر أحد المعلمين بإحدى المدارس المتوسطة بالعاصمة المقدسة وهو يقوم بضرب أحد الطلاب ضربًا مبرحًا. وتم الاتصال بالناطق الإعلامي بالإدارة العامة للتعليم بمنطقة مكة المكرمة عبد العزيز الثقفي، الذي طلب تزويده بالمقطع ليتم التعليق عليه، إلا أنه بعد أن تم إرسال المقطع له لم يعد يرد على الاتصالات. وكان مقطع الفيديو الذي تم تناقله على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر المعلم وهو يضرب بالعصا طالبًا أمام زملائه في الفصل الدراسي ويثير ضحك زملائه وهو يضربه على جميع جسده بالعصا.

حضانة نزيلات السجون العامة لأطفالهن ·لعامين"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
اضغط هنا

عبدالعزيز الغامدي - جدة
أكد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للسجون العقيد دكتور أيوب حجاب نحيب في حديثه لـ»المدينة» بأنه ووفق الأوامر والتعليمات يحق نظامًا حضانة المرأة الموقوفة بأيٍّ من السجون العامة لطفلها المولود حتى بلوغه لسن العامين، وأوضح أن المديرية العامة للسجون ملزمة بتقديم كل سبل الرعاية المطلوبة، وما يحتاجه الأطفال في هذه المرحلة العمرية، ويتبع ذلك تهيئة الطفل نفسيًّا للانتقال إلى دار الحضانة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يعمل فيه أخصائيات في رعاية الأمومة، ويتم استمرار التنسيق مع دار الحضانة لزيارة والدته حتى يحين موعد الإفراج عنها، أو إبعادها حسب ما يصدر. وأشار «نحيب» أن المديرية العامة للسجون حريصة على مراعاة ما يتعلق بالجوانب الإنسانية للنزلاء والنزيلات على حد سواء. وقال المتحدث الإعلامي الشؤون الاجتماعية أحمد الغامدي: إذا كانت محكوميته الأم النزيلة طويلة يرسل الرضيع للدار الحضانة، ويتم رعايته، ويقدم برامج وأنشطة فتكون الرعاية صحية وتعليمية، وكسوة حتى يصبح عمره 7 سنوات.

شركات ومستشفيات تتقاذف المسؤولية.. والمؤمن عليه الضحية

لعبة التأمين الطبي.. تدهس أوجاع المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150422/Con20150422766683.htm

محمد داوود (جدة)

في وقت يصارع الكثير من موظفي القطاع الحكومي، خاصة التعليم، من أجل الظفر بالتأمين الطبي، كحل بديل لما يعتبرونه نقصا وسوءا في المستشفيات الحكومية، يعتقد الكثير من المستحقين للتأمين الطبي العاملين في القطاع الخاص، أن تلاعب الشركات جرد التأمين من جدواه، في ظل غياب الرقابة أو ضعف الأنظمة التي تجرم مثل هذا التلاعب.

ويوما بعد يوم تمتنع شركة ما عن سداد مستحقات علاج أو جراحة عاجلة لمريض، أو فاتورة أدوية لمريض آخر، رغم حرج الحالة، ولا يجد المريض طريقة يسترد بها عافيته، أو يستعيد بموجبها قيمة الفاتورة التي دفعها.

ولأنه الضحية يقف عاجزا عن عمل أي شيء سوى الصراخ، والألم، فيما الشركات تتضاعف أرباحها، والمستشفيات يتضاعف زوارها، والمرضى تتفاقم أوجاعهم، فلماذا يظل المريض هو الضحية دائما، وهل التأمين الطبي الغرض منه تكافلي، لإنقاذ الحالات في الأوقات العصيبة، أم أنه بات مستغلا من قبل البعض ليرفع من قيمة أسهمه.

وفي ظل اللغط الدائر والمشكلة التي لا تنتهي بين شركات التأمين والمستشفيات، والجدل بين الأطراف وكل يرمي باللائمة على الآخر، يرى مختصون أن غياب الرقابة أوجد الكثير من المشكلات بين شركات التأمين الصحي والمستشفيات والتي يذهب ضحيتها المريض، مشيرين إلى أن عدم وجود تسعيرة واضحة للعمليات الجراحية والكشف الطبي وغير ذلك من الخدمات أوجد الكثير من الإشكاليات.

ولفتوا إلى أهمية التأمين باعتباره نظاما صحيا عالميا معمولا به ومطبقا في جميع دول العالم، ويتضمن تقديم خدمة العلاج للمستفيد سواء (مواطن، مقيم)، وفق نظام تتحمل فيه الشركات أو المؤسسات أو الأفراد التكاليف المالية لعلاج المؤمن لهم، من خلال الاشتراك مع شركة تأمين تقدم الخدمة، وتمنح الوثيقة الخاصة بالعلاج، وفق شروط محددة، على أن لا يترتب على المرضى تحمل أي تكاليف ناتجة عن استغلال المشروع أو دون وجه حق.

وأكدوا على ضرورة إعادة النظر في لوائح شركات التأمين والمستشفيات على أن تكون الأسعار موحدة وفقا لدرجات المستشفيات الكبيرة والصغيرة.

أزمة ثقة والمستشفيات تخشى «تعكير» الأجواء

يعتقد أستاذ مساعد طب المجتمع وكيل كلية الطب ورئيس قسم الصحة العامة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور محمود عبدالرحمن محمود، أن امتناع شركات التأمين عن تغطية كلفة العلاج قبل وصول الموافقة من قبلها، يرجع لوجود رقابة في العلاقة بينها وبين مقدم الخدمة كون الطرفين ينشدان الربحية في تعاملاتهما، وقد تكون هناك أحيانا أزمة ثقة فعلى سبيل المثال ما يقرره طرف لحامل أن تضع عن طريق العملية القيصرية قد يقرر طرف آخر أن فرص الولادة الطبيعية قائمة.

وقال: رغم أن هناك تعميما وزاريا بأنه في حال لم ترد الشركة على الطلب في غضون ساعة يعتبر موافقة على التدخل العلاجي، إلا أنه وبالممارسة فإن جل المستشفيات الخاصة لا تطبقه إلا في حدود بسبب عدم رغبتها في توتر العلاقة مع شركات التأمين ويبقى المؤمن عليه هو الضحية أسوة ببعض شركات التأمين على السيارات.

متعبون جداً في التعامل مع المرضى والأطباء

قال البروفيسور حسن صالح جمال عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز، إن شركات التأمين للأسف الشديد ومع احترامي للمسؤولين عنها متعبة جداً في التعامل مع المريض، وكأن المريض يرغب في عمل فحوصات وتحاليل إضافية دون داع.

وأكد أنهم لا يحترمون الأطباء في وجهات نظرهم وخبرتهم الطويلة، وأنا أطالب هنا بشيء من المرونة وتفهم الحالات المرضية وحاجة المريض لبعض الفحوصات والتحاليل المطلوبة ولا يضعوا حملاً ثقيلاً على المريض وأسرته في رفض بعض الإجراءات الضرورية وضياع الوقت في مراسلات لا داعي لها.

الحل في دفع الشركة التكلفة وتحمل المستشفى القرار

أوضح وكيل وزارة الصحة الأسبق للتخطيط الدكتور عثمان الربيعة، أن التأمين الإلزامي يقوم بتغطية الخدمات الطبية الأساسية وقيمة قسط التأمين منخفضة، ولائحة الضمان الصحي التعاوني وضعت حداً أعلى لتكلفة المراجعة والفحوص في العيادة، وما زاد عنها يتطلب أخذ موافقة شركة التأمين خلال مدة لا تزيد على ساعة، وكذلك الموافقة على التنويم إذا قرر الطبيب ذلك. وبين أنه على ذلك يحصل الخلاف بين الشركة والعيادة أو المستشفى في تقدير الحالة، لأن الشركة - وهي أهلية تجارية - لا تريد أن تخسر، والمستشفى يريد أن يربح، ولا أحد يسأل ماذا يريد المريض.

وقال: الحل معروف وهو أن يتحمل المستشفى مسؤولية القرار وتتحمل الشركة دفع التكلفة، بحيث يحصل المريض على العلاج الذي تقتضيه حالته بدون تعطيل، ويبقى للشركة حق تدقيق الفاتورة في ضوء ملف المريض، والتقدم بالشكوى إلى الجهة القانونية المختصة في حالة الشك أو فك العلاقة مع المستشفى.

راقبوهم بصرامة حتى لا تتوسع دائرة الاستغلال

اعتبر الخبير الدكتور عبدالرحمن كماس، التأمين الصحي وجد لخدمة أفراد المجتمع عبر برنامج يغطي تكاليف علاج الأمراض التي تصيب أفراد المجتمع بموجب وثيقة تأمين رسمية تسمح بتقديم رعاية صحية متقدمة لهم في مختلف المستشفيات الخاصة مقابل اشتراك مالي سنوي عن كل شخص، وبالطبع فإن وجود التأمين الطبي أصبح ضرورة من ضروريات الحياة.

وأكد أن هناك الكثير من المشاكل التي وجدت بسبب التأمين سواء في شركات التأمين أو المستشفيات نتيجة أخطاء في تطبيق النظام كما ينبغي، بحيث لا يتحمل المريض أي تكاليف علاجية خارجية على نفقته ولكن ما يحدث في كثير من الأحيان أن يقرر المستشفى مبلغا وقدره على عملية جراحية بينما تأتي موافقة شركة التأمين على مبلغ محدد يكون أقل من الذي حدده المستشفى، وهنا بالطبع يكون المريض هو الضحية وملزما في دفع الفرق في المبلغ، فالمستشفى يريد الربح وشركة التأمين تسعى لعدم الخسارة، والضحية المريض الذي يكون مجبرا على تحمل التكاليف.

وأشار إلى أنه من وجهة نظري لابد أن تكون هناك رقابة صارمة على ألاعيب المستشفيات وشركات التأمين حتى لا تتوسع دائرة استغلال التأمين والمستشفيات للمريض الغلبان، ومن هنا أتمنى أن تكون هناك جهة رقابية ميدانية على المستشفيات لرصد شكاوى المرضى وأيضا على شركات التأمين للتأكد من عدم استغلالها، ووضع عقوبات صارمة على المخالفين.

العراقيل للبحث عن مكاسب غير نظامية

رفض خبير الإدارة الصحية البروفيسور رضا خليل، امتناع شركات التأمين عن تغطية بعض الأمراض ومطالبتها بالحصول على الموافقة قبل تقديم بعض الخدمات مثل الأشعة والعمليات وغيرها رغم أنها قد تكون عاجلة أحيانا، واصفا الأمر بأنه غير مقبول وغير نظامي، والمطلوب الرقابة الشديدة من قبل مجلس الضمان الصحي لرفع معاناة المؤمن عليهم طبياً.

ويرى الدكتور نزار خضري، أن شركات التأمين في الأخير تسعى للربح وبالتالي فإنه تسعى في بعض الأحيان لوضع العراقيل حتى لا تتكبد دفع مصاريف العلاج، وهنا لابد أن يكون هناك جهاز رقابي ذو صلاحية قوية لمتابعة أداء شركات التأمين ومدى ما تقدمه من خدمة ومستوى الخدمة وسرعة التجاوب مع المريض.

الزموهم بتغطية «المزمنة» بعد الستين

يشدد الباحث محمد فلمبان على أهمية التأمين الصحي ودوره في توفير الخدمة العلاجية لأفراد المجتمع، حيث إن وثائق التأمين تغطي التداوي داخل المستشفى، الحالات الطارئة، الفحوصات الطبية، مصاريف الأدوية، مصاريف العيادات الخارجية، العمليات الجراحية، وغير ذلك من اوجه الخدمات الصحية، وبالتالي لابد أن تكون العلاقة القائمة بين الأطراف الثلاثة قائمة على الثقة دون عراقيل يذهب ضحيتها المريض المؤمن عليه.

وبين أن هناك عدم شمولية لبعض الأمراض مثل السكري والضغط بعد سن الستين لدى بعض شركات التأمين الصحي التي تؤمن على الأفراد العاديين وليس التابعين للشركات أو المؤسسات وهذا بالطبع أمر يخالف توجه التأمين الصحي، والهدف الذي وجد من أجله، حيث إنه يفترض ألا تتجاهل أو تغفل شركات التأمين الفئة التي تجاوزت الستين بمبرر أن استهلاك الفرد للأدوية في هذه المرحلة سيكون كبيرا، وبالتالي قد يترتب على ذلك تجاوز سقف تغطية التأمين، فالإنسان معرض للأمراض المزمنة في أي وقت، كما أن الفرد بعد سن التقاعد بحاجة إلى تغطية شاملة لصحته، لذا اتمنى واضم

صوتي لصوت كل من ينادي بفرض بند جديد على شركات التأمين يسمح بإضافة الأمراض المزمنة للأفراد بعد سن الستين.

"البوعلي": 70٪ من مشكلات الأطفال النفسية سببها خادمات

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4062084

عبدالله القطان - الأحساء

أكد مدير مركز جلوي لتنمية الطفل الدكتور أحمد البوعلي، أن 29% من مشاكل الأطفال تكون بسبب الأم، و27% بسبب الأب، و34% بسبب الاثنين معا، مبينا أن المركز يخدم 716478 طفلا في المنطقة الشرقية. وأضاف البوعلي خلال الندوة التي ألقاها بأحمدية المبارك، بعنون (الطفولة بين الواقع والمأمول)، والتي أدارها محمد عبدالباقي المبارك، أن 70% من مشاكل الأطفال النفسية نتيجة تركهم للخادمات، و% 70 من الأيتام هم أكثر فئة من الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء النفسي، و% 34 الإيذاء النفسي، وهو أكثر أنواع الإيذاء تفشياً و% 85 ممن تعرضوا للاضطهاد في طفولتهم سيعيدون تطبيقه على غيرهم في كبرهم.

مشيرا إلى وقوع حوالي 22 حالة طلاق يوميا مع نسبة تتراوح بين 20-30 % بينما في دولة الامارات العربية المتحدة يرتفع المعدل إلى 46 %، ووفقا للإحصاءات في مصر فهنالك ما يقرب من 290 ألف حاله طلاق سنويا، اي أكثر من 700 حالة يوميا. وأضاف أن المركز افتتح من أجل 716478 طفلا في الشرقية، ويساهم في خفض هذه المشاكل في بيئة تربوية تعليمية لرعاية حياة الطفل، وفطرته ونموه الخلقي والعقلي والجسمي في ظروف طبيعية سوية للأسرة وفق المفاهيم الإسلامية وتوفير البيئة الملائمة لنمو أفضل دينيا وثقافيا واجتماعيا وصحيا.

وقال البوعلي إن المركز يهدف إلى غرس المبادئ الإسلامية وتنمية الوازع الديني لدى الأطفال ونشر الوعي بخصائص مرحلة الطفولة واحتياجاتها ومشكلاتها وغرس روح المواطنة والانتماء والاهتمام بالتربية الوطنية الفعالة للطفل، وتنمية شخصية الطفل وتعويده التعبير عن آرائه وأفكاره وطموحاته وتطلعاته، والتعرف على المشكلات النفسية والتربوية والاجتماعية التي يعاني منها الأطفال وتقديم الحلول المناسبة لها، وتنمية روح العمل التطوعي والجماعي والقيادي لدى الأطفال، والتعريف بالأساليب الحديثة لتربية الأطفال، لتنمية قدراتهم ومهاراتهم بما يتفق ومواهبهم.

لماذا تستمر معضلة الإسكان؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/22/article_951646.html

د. عامر بن محمد الحسيني

تجد قضية الإسكان في المملكة دعما منقطع النظير منذ تأسيس صندوق التنمية العقارية، مرورا بتأسيس وزارة الإسكان ومشاريعها التي طرحت على الورق. فقد بلغت قروض الإسكان التي بدأت مع بداية الإقراض حتى بداية العام المالي 1436 ما يزيد على 773 ألف قرض سكني بقيمة تتجاوز 229 مليار ريال.

وزارة الإسكان التي أُسست عام 2011 والمنبثقة من الهيئة العامة للإسكان المؤسسة قبل ذلك بنحو خمسة أعوام (2007)، بدأت مشاريعها بالإعلان عن تنفيذ آلياتها لتقديم الدعم السكني من خلال البرنامج المخصص لذلك الذي تأهل له ما يزيد على 620 ألف مستحق للدعم السكني في مختلف مناطق المملكة.

شهدت الأعوام الفائتة توسعا في الإقراض حيث بلغ عدد القروض التي صدرت الموافقة عليها خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 195 ألف قرض، تجاوزت قيمتها الإجمالية أكثر من 97 مليار ريال لبناء أكثر من 234 ألف وحدة سكنية. وتعمل الوزارة حاليا على تأهيل عدد من المشاريع بعدد 185 مشروعا لتوفير ما يزيد على 237 ألف وحدة سكنية.

مع كل هذا الدعم نجد أن أداء وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية لا يتوافق مع نسبة الزيادة في الطلب على المساكن المتوقعة بأكثر من 200 ألف وحدة سنويا لمقابلة الاحتياج المتزايد لتوفير الإسكان.

نسبة مشاركة القطاع الخاص في حل مشكلات الإسكان ما زالت تعاني كثيرا وجود قيود على تفعيل دور القطاع الخاص. إحدى أهم المشكلات هو عدم وجود كيانات اقتصادية كبيرة متخصصة في مجال التطوير العقاري، وإن وجدت بعض الكيانات فإن القيود المفروضة على توسيع الاستثمارات في هذه الشركات، وقضايا توفير العمالة المتخصصة تعد من أهم المؤثرات التي تُحجِّم من دور القطاع الخاص للمشاركة بفاعلية في تطوير المشاريع العقارية.

وزارة الإسكان في حاجة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير المواقع المخصصة للمشاريع السكنية وفك القيود التي قد تعترض هذا القطاع، مع السماح لكيانات أجنبية بالدخول لهذا القطاع المغري في هذا الوقت، على أن تركز الوزارة جهودها في تدبير المساحات المخصصة لتنفيذ المشاريع السكنية التي تلبي الاحتياجات المتزايدة للمواطنين.

مع الدعم السكني الذي تقدمه الدولة، وتأهيل المشاريع الحالية والمحتملة سيكون حل معضلة الإسكان ممكنا، ومن غير الطبيعي أن يبقى السكن الهاجس الذي يؤرق كثيرا من طالبي السكن مع بقاء الوزارة عاجزة عن تلبية الاحتياج السنوي المتزايد لطلبات السكن.

قطاع الإسكان في المملكة لا يزال قطاعا مغريا لكثير من المستثمرين وبحاجة إلى فتح المجال الاستثماري فيه، وتأهيل شركات متخصصة لسد حاجة هذا القطاع والمتمثلة فيما يزيد على 200 ألف وحدة سكنية سنويا تستلزم استثمار مبالغ تزيد على 75 مليارا سنويا للاستثمار في هذا القطاع.

فلماذا تستمر معضلة الإسكان؟

ممنوع دخول النساء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25992

عبدالله العلويط

عرض الإعلامي داود الشريان في برنامجه الثامنة حلقة عن منع النساء من دخول بعض الأماكن كالمطاعم وشركات الاتصالات وبعض الدوائر الحكومية أو التضييق عليهن بعد دخولها، وكان الوضع مخجلا لكل من سمعه، خاصة وأنه يصل إلى كل دول العالم، ولا يمكن أن نجعل مثل هذه التصرفات تصرفات فردية أو أخطاء إدارية لمسؤولين أو تعنت موظفين أو بيروقراطية أو أي من الأسباب المعتادة في الإدارة أو العمل، وإنما ينتج هذا الوضع المهين للمرأة بسبب مزيج من العادات والتقاليد والأحكام الفقهية التي تخرج من بعض رجال الدين في بلدنا وليس من إرهابيين أو جهال أو مجتهدين في هيئة الأمر بالمعروف، وإنما الفتاوى السائدة عندنا تصب في إيجاد هذه التصرفات وإن لم يرض من أفتى بها عنها، ولو قلت لواعظ أو داعية أنك السبب في هذا لاستشاط غضبا ولبادرك بسؤال سريع وهو: هل صدرت مني فتوى تقول لحارس الأمن لا تُدخل المرأة إلى هذا المكان؟ أو هل أصدرت فتوى بتحريم دخولها للمطعم؟!

والحق يقال إنه لم يصدر فتوى بهذا وإنما أصدر فتوى بما هو أسوأ من هذا، إذ لو كانت الفتوى مباشرة لاستخف الناس بها ولكن الفتاوى تصور المرأة على أن مكانها الأصلي في المنزل ولا تخرج إلا للضرورة أو الحاجة، والضرورة في التصور الذهني هي العلاج أو شراء السلع الضرورية، وأنها مستهدفة وإن خرجت تناوشتها الذئاب البشرية، وأن الرجل هو من يقوم بها وهو مسؤول عنها وأنها فتنة وعورة... إلخ، وإذا كانت الفتاوى تصدر أو كان الخطاب الديني بشكل عام يصدر بهذه الطريقة فكيف نريد في المقابل من الناس أن يتقبلوا وجودها خارج المنزل على مستوى الملايين منهن؟!
فالفرد البسيط كحارس الأمن أو صاحب المطعم أو الموظف يتلقى هذه الفتاوى بشكل شعوري أو لا شعوري ليرسخ في ذهنه أن المرأة أخطأت حينما خرجت وتستحق العقاب وليس فقط سوء التعامل، وأكرر أن هذا قد يكون على مستوى اللاشعور لديه، أي تصرفات إيحائية، ولذا يتم التعامل معها بغلظة وفوقية كما قالت إحدى المشاركات في البرنامج، أو لا يهيأ لها المكان المناسب، أو يراها آخر أنها منحرفة تتظاهر بقضاء حاجتها فيستغلها أو يتحرش بها لأنها خرقت القانون الاجتماعي في نظره!
لو أن الخطاب الديني والفتاوى تتجه إلى أنه من حق المرأة الخروج في أي ظرف ولأي سبب، وأن دخولها معترك الحياة -ولو كان خارج المنزل- هو الأصل وليس الاستثناء، لتشرب الناس ثقافة جديدة تقتنع بوجودها في أي مكان، ولقلت التحرشات، ولأثرت على المسؤول في سن الأنظمة ولزالت تلك التصرفات التي تمنعها من الدخول لأي مكان، بدليل أن هذه التصرفات وهذا المنع يقل في المطارات والمستشفيات، لأنه لا توجد ثقافة متوجهة ضد سفر المرأة وضد علاجها، بل إن الأماكن التي تخصص لهن في هذه المرافق أنظف من الأماكن التي لا تدعمها ثقافة تبرر وجودها، وهذا ليس صدفة، مع أن التركيز حتى من قبل الحقوقيين على ضرورة إيجاد أماكن لائقة للنساء -وإن كان جيدا في ظاهره- إلا أنه يمعن في الفصل الحاد بين الجنسين المرفوض عقلا وشرعا، ولا يمكن تنفيذه مع وجود الملايين من كل من الجنسين في الأماكن العامة وتداخل الوظائف والمهام.

لجنة حقوق الإنسان العربية تناقش ملف لبنان بجامعة الدول العربية

المصدر: جريدة اليوم السابع 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م
اضغط هنا

تعقد لجنة حقوق الإنسان العربية "لجنة الميثاق" برئاسة الدكتور هادى بن على اليامى دورتها السابعة المخصصة لمناقشة التقرير الأول للجمهورية اللبنانية المقدم إلى اللجنة، تنفيذا لأحكام الميثاق العربى لحقوق الإنسان وذلك خلال يومى 27 و28 أبريل الجارى بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة. وقال بيان صادر عن اللجنة اليوم "إنه من المقرر أن يرأس وفد لبنان السفير وفيق رحيمة، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين"، مشيرًا إلى أن اللجنة ستعقد جلسات عمل مغلقة تقتصر على أعضائها على مدى أربعة أيام، وذلك قبل وبعد عقد الدورة السابعة للتداول حول مضمون تقرير لبنان ولوضع الملاحظات عليه وتقديم التوصيات إلى الجمهورية اللبنانية بشأن تعزيز حماية حقوق الإنسان بها تنفيذاً لالتزاماتها بموجب الميثاق العربى لحقوق الإنسان". الجدير بالذكر أن لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) هى لجنة منبثقة عن الميثاق العربى لحقوق الإنسان الذى أقرته القمة العربية بتونس العام 2004، ودخل حيز النفاذ فى 2009 بعد أن صادقت عليه سبع دول عربية، ويبلغ عدد الدول المصادقة عليه حتى الآن أربعة عشر دولة عربية. وتضم لجنة حقوق الإنسان العربية سبع أعضاء تنتخبهم الدول العربية الأطراف فى الميثاق ويعملون بشكل مستقل عن الحكومات العربية وعن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من أجل تقييم أوضاع حقوق الإنسان فى الدول العربية الأطراف بالميثاق عبر دراسة تقاريرهم الوطنية بشأن تنفيذ التزاماتهم وفقاً للميثاق وتقديم الملاحظات والتوصيات لتلك الدول من أجل العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان فى الدول الأطراف فى ضوء أحكام الميثاق العربى لحقوق الإنسان.

كاريكاتير

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م

اضغط هنا

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 3 رجب 1436هـ - 22 إبريل 2015م

http://www.alyaum.com/article/4062071